الظروف الموضوعية لظهور المواطنة في أوروبا

بقلم: بلخضر مزوار(*)
ترجمة: سيدي محمد محمدي(**)

كان بلا شك من بين أهم التحولات التي طبعت المجتمع الأوروبي، منذ عصر النهضة، انتصار التوجه اللبرالي للمجتمع والذي كان مبدؤه تأكيد وجود الفرد، أي استقلاليته المشروعة اتجاه المجموعة. سنتتبع هنا مسار فردنة (individualisation) الإنسان الأوربي كشرط موضوعي لظهور المواطنة باعتبارها إعادة تعريف لعلاقة الفرد بالجماعة وكذا علاقة المواطن بالسياسي.

يعرض المجتمع الأوربي القروسطي صورة غير تلك الصورة الحديثة التي نعرفها حاليا. فكما يكتب عالم القروسطيات أرون ي. غوريفيتش (A.I.Gourevitch): «لم يكن ينظر الإنسان إلى نفسه كشخصية مستقلة، كان ينتمي إلى مجموعة عليه أن يؤدي فيها وظيفته. كانت الأدوار الاجتماعية في المجتمع الإقطاعي دقيقة وتستغرق الفرد كلية. كانت تعتبر قدره. قوة عليا كانت تستدعى الإنسان للاستجابة له وتحقيقه في كليته. كانت تعبأ قدراته الذاتية لأفضل تحقيق ممكن لمصيره الاجتماعي»[1]. اتخذ تحديث الرابط الاجتماعي في أوروبا مسارًا طويلًا بدأ مع النهضة وامتد لعدة قرون. النهضة نفسها

(*) أستاذ ـ باحث بقسم علم الاجتماع، جامعة تلمسان، الجزائر.
(**) أستاذ بقسم علم الاجتماع، جامعة تلمسان، الجزائر.

(3) J. P. Terrail, Destins ouvriers. Fin d'une classe? Ed. PUF, Paris, 1990, p. 26.

كانت فترة طويلة، بالتقريب من نهاية القرن الرابع عشر إلى غاية القرن السادس عشر. غير أن المؤرخين يفضلون تحديدها في القرن السادس عشر. لماذا بالضبط هذا القرن ؟

لأنه في هذا القرن بدأ الانتقال من أوربا التقليدية إلى أوربا الحديثة أو من الإقطاعية إلى الرأسمالية كما يقول الماركسيون. باختصار القرن السادس عشر هو قرن الانتقال التدريجي من المجتمع التقليدي ـ من الجماعة (communauté) ـ نحو المجتمع الحديث من جهة، ومن جهة أخرى نقلة الإنسان الأوربي من الشخص المحدد مراتبيا إلى الفرد الحر. كان هذا التحول متعدد الأبعاد، ولكن قبل عرض الأشكال التي اتخذتها هذه الحداثة في أوربا يجب أولا الحديث عن ماهية الحداثة.

تختلف الحداثة عن التراث بمعنى أنها تصور جديد للعالم يفترض إعادة تعريف القيم التي اعتقدنا أنها راسخة ونهائية.

يعرف الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (E. Kant) الأنوار (Aufklärung) كخروج للإنسان من قصوره. يكتب: «ما هي الأنوار؟ هي خروج الإنسان من قصوره، التي يعتبر المسؤول عنها. القصور، أي عدم قدرته على استعمال ذهنه دون توجيه من الغير... بما أن سبب ذلك ليس عيبا في الذهن، بل في افتقاد القرار والشجاعة لاستعماله دون توجيه من الغير. فلتكن لك الشجاعة لاستعمال ذهنك! (!Sapere aude)، هذا هو شعار الأنوار»[1]. بهذا القول أدان الفيلسوف عدم قدرة الإنسان على استغلال إمكاناته الخاصة. لم يقبل كانط رؤية الإنسان كمسير، كمضطر، فهو يدعوه للعمل على تحرير مصيره الشخصي والسيطرة عليه.

بالنسبة لماكس فيبر(M. Weber)، الألماني الآخر، فقد استعاد ورسخ تعبير ماكس شيللر (M. Scheller) عندما كتب أن الحداثة تتمثل في نزع القداسة عن العالم (désenchantement du monde) أي تجريده من غموضه وسحره بواسطة العقلنة المتزايدة للحياة الاجتماعية وإضفاء الطابع البيروقراطي عليها. تحت تأثير العلوم،

(1) H. Hasquin, Eglise et société d'aujourd'hui, Ed. de l'Univ. de Bruxelles, Bruxelles, 1986, p. 125.

بدأت المجتمعات تفقد معنى السر الغيبي والقناعات الأخلاقية التقليدية. لا يقوم هذا التوصيف الفيبري سوى باستعادة مبدأ ديكارت الذي يعتبر أن مشروع الحداثة يتمثل في «سيطرة الإنسان على الطبيعة»، باعتبار أن الله بالنسبة له قد خلق العالم فعلا ولكن ترك له استقلاليته. إنها الفكرة الديكارتية الشهيرة عن حركة اليد (pichenette)[1] والمنتقدة بشدة، كما نعلم، من طرف باسكال، الجنسيني (janséniste)[2].

تسمح لنا نظرة بانورامية وسريعة حول تاريخ أوربا بالإحاطة بظاهرة الحداثة. تحديد مدى الظاهرة يعني محاولة ما يسميه الفلاسفة تعريفا بالامتداد. لقد تم انتقال أوربا إلى الحداثة على فترة طويلة وعلى عدة مستويات. كرونولوجيا، حدث هذا التحول على المستوى الديني أولا، بداية من القرن السادس عشر. عرفت أوربا ثورة على المستوى الفكري بعد ذلك. المستوى السياسي عرف تحولا راديكاليا في القرن الثامن عشر، بالطبع مع الثورة الفرنسية. ستكون التحولات القانونية نتيجة لذلك. في الأخير، سيختم المستوى الاقتصادي في القرن التاسع عشر انتقال أوربا إلى الحداثة. كل هذه التحولات توجت بظهور المجتمع الجديد القائم على المواطنة في القرن العشرين.

من أجل رؤية كل هذا عن قرب، سنحاول تحقيب الانقلابات التي عرفتها أوربا وأيضا مفهمة تجليات الرابط الاجتماعي. طبعا الفترات المميزة هنا بصفة واضحة هي كذلك لغرض تعليمي وتحليلي وليس أبدا في سيرورتها التاريخية الملموسة. على العكس، في الوقائع تتراكب هذه الانقلابات ولا تتمايز مادامت إحداها متداخلة مع الأخرى وتشكل سببًا لها أو نتيجة.

على المستوى الديني

القرن السادس عشر هو العصر الوسيط الأدنى، أي عصر النهضة. النقلة الأكثر

(١) حركة وضع شيء بين رأس الإبهام والوسطى ثم دفعه بالوسطى. (المترجم).

(٢) نسبة إلى المذهب الجنسيني (jansénisme) الذي يرجع إلى اللاهوتي الهولندي Jansénius (١٥٨٥-١٦٣٨). مذهب مسيحي جبري العقيدة ومتشدد الأخلاق. (المترجم).

أهمية التي ستعرفها أوربا خلال هذه الفترة هي بلا شك تلك المتعلقة بالمجال الديني. في الواقع، ستعرف أوربا الانقسام الأول للديانة المسيحية. إذا استثنينا الانقسام الأقدم (١٠٥٤) بين مسيحيي الشرق ومسيحيي الغرب، الذي جعل من الأوائل أورثوذكسا ومن الآخرين كاثوليكًا، إنه أول انقسام جدي في المسيحية بما أنه سيفجر احتكار تسيير الخلاص الذي كان بيد الكنيسة الرومانية. كانت الكنيسة ـ الموجودة في كل مكان طيلة العصر الوسيط ـ تسير بشكل شبه عسكري الناس، الضمائر والأرواح. هكذا، وبإكراه، لم يكن للإنسان الأوربي من خيار سوى اتباع الدين عن طريق الكنيسة. انطلاقا من فلسفة الكمون (Immanence)، تعتبر الكنيسة أن الله والناس من طبيعة واحدة وأنهما متشابهان في كل الأحوال، فكل مخلوق يساهم في الكائن الأعلى، أي الخالق، فقط أن هذا الأخير يقع في أعلى السلم. ينتج من ذلك أن المسيحي مرتبط ارتباطا وثيقا بالله، مشيميا إذا جاز التعبير. بعبارة أخرى، هناك بين الله والناس استمرارية، مماثلة، أفضل من ذلك هناك نسب أبوي؛ وهذا طبيعي بما أن الله هو الأب. ضمن هذا المنظور، أعطت الكنيسة لنفسها بالذات مهمة السهر على تثبيت هذا النسب، مثلا بواسطة التسجيل الإجباري للإنسان المسيحي في كنيسة الخورنية (paroisse)، خاصة المزارع، منذ ميلاده إلى غاية وفاته. أكثر من ذلك، اجتهدت الكنيسة في ضمان تدعيم هذا النسب بالإكراه والقمع إذا اقتضى الأمر. القمع الذي استعملته بشكل واسع ضد الهراطقة، المنحرفين وغيرهم. نستذكر هنا محاكم التفتيش ومحاكمات العصر الوسيط، فبالنسبة لمنطقة اللورين الفرنسية وحدها، في الفترة من ١٥٧٦ إلى ١٦١٢، ٣٠٠٠ آلاف ضحية أرسلت إلى المحرقة، أي بمعدل ١٠٠ ضحية في السنة. غاليلي نفسه كاد أن يرسل إليها بعد جيوردانو (B. Giordano).

باختصار، عرّفت الكنيسة على طريقتها الصراط المستقيم وأعلنت نفسها حارسة له، وبذلك تأسست كالوسيلة الضرورية والحصرية للخلاص الأبدي. إنها لم تتورع خلال مجمع لاتران (Concile de Latran) سنة ١٢١٥ عن إعلان مبدأ «لا خلاص خارج الكنيسة» (Extra ecclesian nulla salus). لقد كانت وصاية الكنيسة على المجتمع الأوروبي كلية وشاملة.

لكن رغم ذلك فقد استنكرت هذه الوضعية في القرن السادس عشر إذ برز راهب ألماني ثائر، إنه المصلح مارتن لوثر (M. Luther). متأثرا بأفكار الفيلسوف أفلاطون، اطَّرَح لوثر فكرة الكمون وتبنى فلسفة التعالي (Transcendance)، وبدءًا بتعالي الله. هنا نظرة من أكثر النظرات ثورية لأنها تناقض بالدقة الدعاوى الكهنوتية في مجال اللاهوت.

في الواقع، تعني فكرة التعالي أن الله والناس ليسا من نفس الطبيعة وغير متشابهين على الإطلاق. بعبارة أخرى، لا يوجد بين الله والناس استمرارية، تماثل وأكثر من ذلك نسب. على العكس من ذلك هناك اختلاف، مسافة وغيرية. الله موجود في السماوات والناس موجودون على الأرض، هناك مدينة سماوية ومدينة أرضية. هكذا أعيد الله إلى قدسيته وتعاليه بينما أرجع الإنسان إلى دنيويته وإنسانيته؛ أكثر من ذلك إنه قرن النزعة الإنسانية (Humanisme) متى بدأ الإنسان أخيرا يؤخذ بعين الاعتبار، بل وتعطى له قيمة.

لهذا الموقف نتيجة من العيار الثقيل. في الواقع، إذا لم يكن هناك من نسب بين الله والناس فلا داعي لوجود حارس. إذن حارس المعبد غير ضروري ومن ثم تصبح وظيفته زائدة، الكنيسة بالتالي غير لازمة من أجل الخلاص في الآخرة. يتبع ذلك أيضا أن المسيحيين مستقلون وإذن يدخلون كشركاء أحرار ومسؤولين في علاقة مع الله. إنه تأكيد على الاختيار الحر لكل فرد في قراءته وفهمه الشخصيين للإنجيل: إنه الإصلاح، إنها البروتستانتية. منذئذ وللمسيحي حرية وإمكانية أن يكون كاثوليكيًا أو بروتستانتيا. في هذا السياق، يعترف البروتستانت بالسلطة المدنية بدل ومكان الكنيسة كما يتبنون زواج رجال الدين الذين يصبحون قساوسة.

مجمع الثلاثين (Concile de Trente)، الإصلاح المضاد وفيما بعد محاكم التفتيش واضطهاد البروتستانت، كل ذلك لم يغير في الأمر شيئا. كانت حرية التمحيص (في الإنجيل واللاهوت) سابقة معلنة لحرية الوعي التي رسخت من طرف ثورة ١٧٨٩. كان فولتير، روسو والفلاسفة الموسوعيون ينتقدون الدين، في الواقع كانوا ينتقدون الكنيسة إذ يرونها خاضعة للتراث الأعمى وليس للعقل المستنير. أثر هذا الموقف في

الثوار الذين وضعوا في «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»، خاصة في مادته العاشرة: «لا يجب أن يتابع أحد بسبب آرائه، حتى الدينية منها، ما لم يكن تجليها يخل بالنظام العام القائم على القانون».

منذئذ والتوجه الديني الشخصي محترم بصرامة والحرية الدينية راسخة. هذا ما دفع مارسيل غوشيه (M. Gauchet) إلى الكتابة في مؤلفه «ثورة حقوق الإنسان» (١٩٩٢): «لم تعد العلاقة مع إله من طبيعة أخرى تتطلب المرور على وسيط؛ إنها على العكس تتطلب إيمان وعي مستقل. لقد مالت الشرعية الدينية ناحية المؤمن الفردي محررة إمكانية انقلاب هائلة امتدت آثارها أبعد كثيرا من الإصلاح في حد ذاته، بل ومن ارتداداته السياسية»[1].

هكذا أتيح للإنسان الأوروبي طيف من الاتجاهات الدينية: لقد أصبح له منذ ذاك الاختيار بين كونه مؤمنًا أو غير مؤمن مرورًا بأشكال وسيطة للإيمان بالله فقط، بالألوهة المنتشرة، اللاأدرية، الإلحاد، اللائكية، إلخ.

توصلت أوربا إذن إلى فردنة الإيمان. لقد انتهت العلمنة الزاحفة إلى حشر الديني في المجال الخاص. لم يعد الرابط الاجتماعي قائما على العلاقات الدينية. لقد طرد الدين خارج الفضاء العمومي وهذا هو التحديث على المستوى الديني. مع التأسيس التدريجي والنهائي للعلمنة كمصدر منافس للسلطة والشرعنة، اضطر الدين للانسحاب. لم يعد الانتماء الديني أمرًا اجتماعيًا ملزمًا بل صار اختيارا فرديا إراديا. أيضا، انخفض أكثر فأكثر عدد قطاعات الحياة التي كانت تحت سلطة الدين؛ لقد نحى الدين «للخوصصة».

على المستوى الفكري

قرنا من بعد، في القرن السابع عشر، ستمس الحداثة الفكر، العقل. في العصر الوسيط، كان الفكر قائما على التراث، الديانة المسيحية والكتابات المقدسة؛ وهو بهذا

(1) J.-C. Billier, Le pouvoir, Ed. A. Colin, Paris, 2000, p.153.

المعنى غير عقلاني وسكولاستيكي. يرجع الفضل إلى علماء تلك الفترة في فك الحصار عن العقل وتحريره.

لقد ثابر كل من جيوردانو، غاليلي، ديكارت وآخرون ـ بأعمالهم ـ من أجل إقامة الفكر العلمي والعقلاني ضد التراث القروسطي. غير أن هذا الأخير، ديكارت، يستحق مكانة مميزة لسببين: أولا، بفكرته عن التخلي العقلاني عن الله ـ حسب فكرته الشهيرة عن حركة اليد الإلهية ـ، يعتقد ديكارت بأن الله قد خلق العالم، «شغله»، لكن لم يضع له غاية محددة ومعينة مسبقا، فالعالم إذن يستقيم بموارده وقوانينه الخاصة، القوانين التي على الإنسان اكتشافها. ثانيا، إنه يعارض الفكر الجمعي القروسطي بتأسيس استقلالية الفاعل المعرفي. في الواقع، بوضع عبارته: «أنا أفكر إذن أنا موجود في قلعة روحي» (cogito egro sum in arcem meum)، يبين بأن لا فكر إلا ما كان فرديا، مشيرا بوضوح وللمرة الأولى إلى تكوين الفرد في بداية الحداثة[1]. هذا التقديم لاستقلالية الأنا يرفع الشخص إلى فرد، إلى فاعل معرفي له مهمة إخضاع الطبيعة وخاصة استغلالها.

تميز فرانسيس بيكون هو الآخر عن الفكر السكولاستيكي في قانونه العلمي الجديد (scientiarum Novum organum) (١٦٢٠) أين لم يتردد في التصريح بأن يجب انتزاع الحقيقة من التشكيلات الإديولوجية قبل العلمية. هذه الثورة الفكرية استبقت أو حضرت، على مستوى التفكير السياسي، بالأفكار الأصيلة لماكيافلي وبارتلومي دي لاس كازاس (Bartholomé de Las Casas) متبوعة بأفكار لا تقل جدة عنها لهوبز وآخرين.

منذ ذلك الحين والعقل في مكانة رفيعة بما أنه يعترَض على طموح الدين للتحكم في مشاريع المعرفة. لقد فتح التطور التدريجي للمسافة النقدية اتجاه المرجعيات القائمة ذات الاستلهام الإكليريكي / أو السياسي - وفتح الطريق، وإلى غير رجعة، لروح عقلانية وعلمية. إنه استيقاظ الروح الحرة.

(١) في نفس الفترة (١٦٤١) يذكر الكاتب P. Corneille على لسان إحدى شخصياته: « أنا سيد نفسي وسيد الكون، أنا كذلك، وأريد أن أكون كذلك».

فيما بعد، في نظريته حول الحالات الثلاث، لاحظ أوغست كونت، بعد سان سيمون، أن الإنسانية قد مرت بالحالة الحربية التي يوافقها «الفكر اللاهوتي» إلى «الفكر الوضعي»، أي العلمي الذي يشهده القرن التاسع عشر الأوربي، بعد الانتقال عبر هذا الضرب من «الأعراف» المتمثل في الحالة القانونية التي يوافقها «الفكر الميتافيزيقي». لقد وصل أ. كونت في نهاية المطاف إلى تصور رابط اجتماعي وأخلاقي بل أكثر من ذلك إلى ديانة مستخلصة من علم الوقائع الاجتماعية. لقد طبع كل من الفرد والمجتمع بتصور فتوحاتي وبروميثي للتاريخ والعالم[1]. طبعا كان انتزاع الاستقلالية بالعلم طويلا وعسيرا: محاكمة غاليلي ذات دلالة في هذا المجال. يمكن أن نذكر أيضا إصدار الكنيسة لمسرد الكتب المحرمة (Index) (١٥٥٩) وللائحة الأباطيل التي تعاكس تطور المجتمع (Syllabus)[2].

باختصار، إنها الحداثة الفكرية، أو أيضا الانتقال من فكر ذي مركزية إلهية، متمحور حول الله وصفاته، إلى فكر ذي مركزية إنسانية، متمحور بالأحرى حول الإنسان ككائن تاريخي واجتماعي. زد على ذلك أنه تبعا لانتقال هذا الاهتمام وجدت العلوم الإنسانية مكانها في المعرفة. بعضهم يعتقد أن لفظة أنثروبولوجيا ظهرت سنوات ١٨٠٠، «الأنثروبولوجيا التي ظهرت في بداياتها كنظرة جديدة للعالم، مقاربة تتمايز عن اللاهوت والكوسمولوجيا باقتراح وصف وتنظير تطور الإنسان»[3]. أما بالنسبة لكلمة إثنولوجيا، فيبدو أنها كانت أسبق قليلا، سنة ١٧٨٧، بالدقة في مقال منشور للسويسري سيزار دي شافان (A.César de Chavannes)[4].

(1) Voir aussi: E. Poulat, «Masses et religion», in J. Zylberberg (dir.), Masses et postmodernité, Ed. Méridiens Klincksieck, Québec, 1986, p. 60.

(٢) أصدر المسرد من طرف Paul الرابع سنة ١٥٥٩ وعدل من طرف مجمع الثلاثين سنة ١٥٦٤. لقد تم التوقف عن إعادة طبعه من طرف الكنيسة فقط سنة ١٩٦٦. نفس الشيء بالنسبة للائحة الأباطيل التي أصدرها Pie التاسع سنة ١٨٦٤.

(3) C. Camilleri & G. Vinsonneau, Psychologie et culture: concepts et méthodes, Ed. A. Colin, Paris, 1996, p.11.

(4) Voir: Encyclopédie du Monde Actuel, «Anthropologie», Ed. EDMA, Paris, 1977.

تاريخيا، أخذت العلوم الإنسانية مكان الأخلاق والديانات القديمة. لقد سمحت تحديدا بإزالة الشرعية عن هذه المجتمعات التراتبية بنقدها، أو بالأخص المجتمعات التمييزية للنظام القديم. لقد تطورت العلوم الإنسانية في صالح علمنة المعرفة حول المجتمع والتكوين التدريجي لفضاءات معرفية مستقلة عن المجال الديني.

باختصار، يتم التوجه نحو معرفة تتجاوب مع مثال الوضعنة (objectivation)، مستبدلة عالما مليئا بالأرواح، بقوى فوق طبيعية خفية، بمعتقدات دينية بل وهرطقية، مستبدلة كل ذلك بكون مسير بقوانين مستقرة، أو على الأقل بانتظامات قابلة للقراءة، بالملاحظة أو بالتجربة، بالنسبة لكل فكر عقلاني وعلمي. هكذا ظهر الفرد المفكر.

على المستوى السياسي

بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، عرفت أوروبا خلال تاريخها عدة أشكال من السلطة التي أرجعها مؤرخو المؤسسات الأوروبية[1] إلى ثلاث: سلطة الكنيسة، سلطة الملك والسلطة المختلطة. السلطة الكنسية في الواقع هي السلطة الحبرية أي سلطة البابا، إذ رغم أنه يطمح للحكم باسم الله وفي سبيل الله، إلا أنه يحيط نفسه بطائفة دينية. أساس هذه السلطة هو الوحي، إنها إذن سلطة روحية. السلطة الملكية هي سلطة الملك. يحكم الملك ولكن بعد المباركة البابوية، مادام البابا لا يتنازل عن صلاحياته، بل يفوضها فقط. في الواقع، وحسب نظرية السيفين الشهيرة، السلطتان (السلطة الروحية والسلطة الزمنية) ملك للبابا وحده الذي يفوض السلطة الزمنية فقط للملك. السلطة المختلطة هي تركيب للسلطة الروحية والسلطة الزمنية، إنها الوحدة بين الكنيسة والدولة، الذي يعطي ما يسمى بالقيصر- بابوية، كحالة السلطة الممارسة من طرف شارلمان في القرن التاسع الذي أصبح إمبراطور الغرب. القاسم المشترك بين هذه الأشكال السياسة الثلاثة هو الحكم المطلق، هو احتكار السلطة من طرف الأقلية (سواء كانت كنسية أو ملكية) وإقصاء الأغلبية. يرجع الناس المكونون لهذه الأغلبية إلى عدة انتماءات وولاءات

(1) Voir: - P. Prélot, Histoire des idées politiques, Ed. Dalloz, Paris, 1966.
- P. C. Timbal, Histoire des institutions et des faits sociaux, Ed. Dalloz, Paris, 1970.

متراتبة انطلاقا من السلطات المحلية القروية، من سلطة النبلاء مرورا بالسلطة الملكية وانتهاء بالسلطة البابوية.

كما هو واضح، للإنسان الأوروبي الكثير من القيود في عنقه والكثير من السلطات التي يخضع لها. أي أن الإنسان ليس ملك نفسه، مكبل، في الواقع لا يتحكم في مصيره. على الإنسان واجبات دون حقوق وأكثر من ذلك لا سلطة له. باختصار، الإنسان الأوربي ليس مواطنا، إنه رعية خاضعة، أي مستعبدة. ألا يقال رعية جلالته؟

سيتم انتقاد هذا التنظيم السياسي القمعي للعصر الوسيط، والذي يتلخص مبدؤه في عبارة القديس بولس: «لا سلطة إلا لله» (Nulla potestas nisi a Deo) المرددة من طرف المفكرين القروسطيين، - سيتم انتقاده من طرف العديد من مفكري نهاية عصر النهضة، خاصة ماكيافلي. لقد انتهت تلك العبارة أشلاء متطايرة أواخر القرن الثامن عشر.

أطلق في الواقع نداء الحرية من طرف الثورة. لم تعد تعتبر السلطة السياسية كسلطة فوق طبيعية للحق الإلهي، بل ترجع للنظام الإنساني. أفضل من ذلك، السلطة تعبير عن الإرادة الجمعية، كما سيقول روسو، متبوعا في ذلك من طرف الثوار.

ضمن هذا السياق كتب أ. دي توكفيل في مؤلفه «النظام القديم والثورة» بأن الدولة «سلطة مركزية هائلة جذبت وابتلعت في وحدتها كل أجزاء السلطة والتأثيرات التي كانت موزعة سابقًا في عدد من السلطات الثانوية للتنظيمات، للطبقات، للمهن، للعائلات...»[1].

مع مأسسة الدولة ومركزة السلطة، تم بالتدريج إقامة نظام الانتخاب الخاص بدافعي الضرائب، ثم الانتخاب العام بعد ذلك وصولا إلى مشاركة المحكومين في المؤسسات، في القوانين وفي القرارات. هكذا ترسخت الدولة كتنظيم إنساني ذي مؤسسات غير شخصية مضبوطة بعلاقات المواطنة. هذه الأخيرة تعرف بالاستناد إلى دولة سياسية خاصيتها الرئيسية هي مشاركة المواطنين في ممارسة السلطة السياسية.

---

(1) B. Badie & P. Birnbaum, Sociologie de l'Etat, Ed. Grasset, Paris, 1979, p. 35.

مذ ذاك والإنسان الأوروبي ناخب ومنتخب، حاكم ومحكوم، متمتع بالحريات الفردية وفيما بعد بالديمقراطية. يلاحظ ذلك دوركايم في نص يرجع لسنة ١٨٩٩ كما يلي: «الحقيقة هي أن الدولة كانت محررة للفرد. إن الدولة، بقدر ما اكتسبت من قوة، هي من حرر الفرد من الجماعات الخاصة والمحلية التي تنحو لابتلاعه، العائلة، المدينة، الجماعة المهنية، إلخ. لقد مشت النزعة الفردية رجلاً برجلٍ مع النزعة الدولتية»[1]. في المحصلة ولد الفرد السياسي؛ إنه المواطن، مواطن الجمهورية؛ وهذه هي الفردنة السياسية.

على المستوى القانوني

وضعت الكنيسة تشريعا من أجل الحكم عرف باسم الشريعة الكنسية (Droit canon). كلمة canon كلمة إغريقية تعني ببساطة قانون. الشريعة الكنسية إذن هي قانون الكنيسة. أصول هذه الشريعة هي الكتابات المقدسة والقانون الروماني. الكتابات هي طبعا العهد القديم والعهد الجديد المراجعان، المفسران والمستكملان من طرف آباء الكنيسة. أما بالنسبة للقانون الروماني، فهو قانون ما قبل وما بعد ظهور المسيحية

الشريعة الكنسية في النهاية مزيج لاهوتي - قانوني يسير الكنيسة والعبادة ولكن ليس هذا فحسب. إنه يسير أيضا الحياة الدنيوية، أي الشؤون المتعلقة بالحياة المدنية كالأحوال الشخصية (الزواج، الصداق،...)، احترام الأخلاق، إجراءات قمع الهرطقات بداية من العقاب وانتهاء إلى الطرد من الكنيسة. باختصار، مجال واسع جدًّا مسير بهذا القانون على المستوى الروحي كما الدنيوي.

بقدر ما أصبحت الحكومات الدنيوية والعلمانية أكثر قوة، خاصة منذ القرن الثالث عشر، استعاد القانون المدني بالتدريج من الشريعة الكنسية القسم الأكبر من الشؤون الاجتماعية والإنسانية. وعليه لم يكن الفضاء القانوني موحدا بعد، على العكس. لقد كان تعدد التشريعات، ومن ثم لامساواة المكانة القانونية، الوضع السائد طيلة العصر

(1) Cité par: P. Rosanvallon, La crise de l'Etat-providence, Ed. Seuil, Paris, 1981, p. 47.

الوسيط؛ لم يكن هناك قواعد قانونية عامة لكل الأشخاص، ليس أكثر من وجود محاكم عامة. في الواقع، للأشخاص المنتمين إلى الفئات العليا حقوق أكثر من البقية؛ ويبدو هذا عاديا لأنهم يستفيدون من الامتيازات مثل الإعفاء من دفع الضرائب، القتال على الأحصنة، إلخ. هذا ما نسميه بالامتيازات التشريعية.

فيما يخص المحاكم، عرف العصر الوسيط عدة هيئات قضائية متزامنة، متنافسة غالبا. في أعلى السلم القضائي هناك المحاكم الكنسية، أي المحكمة البابوية والمحكمة الأسقفية. ثم هناك المحاكم الإقطاعية المرؤوسة من طرف السيد الإقطاعي بصفته مصدر القانون، أي أن الإقطاعي خصم وحكم في نفس الوقت. إن المحكمة المختصة محددة ليس حسب الجرم المرتكب، بل حسب الفئة التي ينتمي إليها الشخص المحاكم. في العصر الوسيط، إنه لمن الامتياز أن تحاكم من طرف الـمُحاكم الكنسية[1].

سيتغير هذا النظام القضائي بالغ اللامساواة في القرن الثامن عشر. لقد حطمت الثورة الامتيازات وفرضت المساواة أمام القانون من طرف «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» الذي نص على أن «القانون واحد بالنسبة للجميع». إنها المساواة المدنية. لقد وضع بالتدريج القانون المشترك للجميع وأقيم نظام انتخاب القضاة. باختصار إنه الانتقال من القانون اللاهوتي إلى القانون الوضعي، من الشريعة الكنسية إلى القانون المدني. كتب الأنثروبولوجي الفرنسي L. Dumont: «عندما لا يكون هناك شيء واقعي أنطولوجيا فوق الكائن الخاص، عندما يرتبط مفهوم «القانون»، لا بنظام طبيعي أو اجتماعي، بل بالكائن الإنساني الخاص، يصبح هذا الكائن الإنساني «فردا» بالمعنى الحديث للكلمة»[2].

---

(١) مع أنها قد تبعث بك إلى المحرقة... (المترجم).

(2) L. Dumont, Essai sur l'individualisme. Une perspective anthropologique sur l'idéologie moderne, Ed. Seuil, Paris, 1983, p. 88.

في نفس السياق يكتب برهان غليون: «لما يتحرر الفرد من كل الوصايات، لا يمكن أن يكون لهويته، لقانونه وللسلطة التي يخضع لها من أصل ومن أساس سوى الفرد نفسه».

- B. Ghalioun, Islam et politique, Casbah Ed., Alger, 1997, p. 59.

على المستوى القانوني - السياسي، تتمثل الحداثة في الفصل بين فضاءات الحياة العامة والحياة الخاصة. لقد كان هذا التفريق في مركز النسق الفلسفي التنويري. إنه أيضا حجر الزاوية للتصور الحديث للسياسي. من جهة، هناك الدولة ومجموع القواعد الشكلية للقانون التي تلائمها؛ ومن جهة أخرى، هناك الفرد وحرياته المعرفة أيضا بشكل مجرد. هذا الفصل الحديث بين الدولة السياسية والحياة الخاصة كان مجهولا من طرف كل الأنظمة السياسية السابقة.

بعدما كان موضوعا للقانون (objet de droit) أو على الأصح موضوعا بلا قانون (objet sans droit)، أصبح الإنسان الأوربي فاعلا قانونيا (sujet de droit). في كلمة واحدة، لقد ولد الفرد القانوني، إنه الفاعل القانوني. إنها الفردنة القانونية. أفضل خلاصة لهذا الجزء - من أجل توضيح مدى آثار القرن الثامن عشر على المجتمع الأوروبي - نتركها لعالم الاجتماع الألماني الكبير جورج سيمل (G. Simmel) : «إنه خلال القرن الثامن عشر متى تجلت حاجة الحرية بصفة عامة - حاجة التحرر من قيود المجتمع الذي أخضع الفرد - بكل وعي وفعالية. يمكننا ملاحظة هذه الضرورة المبدئية في كل المجالات: في شكلها الاقتصادي عند الفيزوقراط الذين نادوا بحرية تنافس المصالح الخاصة كتجاوب مع النظام الطبيعي للأشياء؛ في شكلها العاطفي عند روسو الذي يعتبر أن العنف المسلط على الإنسان من طرف المجتمع - الذي أصبح تاريخيا - هو أصل كل الانحلالات وكل الشر؛ في صياغتها السياسية مع الثورة الفرنسية التي رفعت الحرية الفردية مطلقا لدرجة منع العمال من التجمع للدفاع عن مصالحهم؛ [أخيرا] في شكل التسامي الفلسفي لكانط وفيخته اللذين جعلا من الأنا حاملة للعالم القابل للمعرفة ومن استقلاليته المطلقة القيمة الأخلاقية نفسها»[1].

(1) G. Simmel, Sociologie et épistémologie, Ed. PUF, Paris, 1981, pp. 142-143.

على المستوى الاقتصادي

أخذت الحداثة في القرن التاسع عشر صورة اقتصادية، إنها الثورة الصناعية. متبعة مسار انجلترا، نهاية القرن الثامن عشر، واجهت فرنسا والقارة الأوربية تحولات اقتصادية واجتماعية هائلة أحدثتها الثورة الصناعية والتكنولوجية الكبرى.

مست هذه الثورة أغلب النشاطات الإنتاجية السابقة وولدت عدة صناعات جديدة ومتنوعة بـ «تطبيق العلم على الإنتاج» كما يجب أن يذكر ذلك ماركس بوضع تحت هذه المقولة كل من التطورات التكنولوجية والاختراعات المعملية الناتجة في جزء كبير منها عن أعمال مخبرية. على سبيل المثال رفع اختراع جيمس وات (J. Watt) الآلة البخارية بشكل كبير الإمكانيات الصناعية لإنجلترا أولا، وللقارة الأوربية بعد ذلك. لقد حسن تبني التكنولوجيا الجديدة ظروف الإنتاج، صباغة الأقمشة، الإنشاءات المعدنية، سكك الحديد... كما ستعرف المواصلات في كل مكان ازدهارا غير مسبوق.

تشكل الثورة الصناعية فعلا الانتقال من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم على الإنتاج الممكنن على نطاق واسع للمنتجات المصنعة في المؤسسات. منذئذ والإنتاج يتم داخل المصنع وليس في العائلة أو في إطار الملكية الإقطاعية. لقد بدأ الإنتاج الصناعي مرتبطا بشكل واسع باستعمال كثيف لرأس المال ويد عاملة مختصة أكثر فأكثر.

لنمط الإنتاج الجديد ـ الذي أبدع تدريجيا بدل ومكان الرأسمال التجاري ـ مجموعة خصائص غير معروفة سابقًا:

- استثمار رؤوس الأموال لكسب وسائل الإنتاج وقوة العمل الحرة (أي العمال المحرومين من وسائل الإنتاج).
- التطور التقني المستمر للأدوات، للآلات وكل وسائل الإنتاج الملحقة باكتساب فروع نشاطات جديدة كالقطاعات التجارية والبنكية المنغلقة منذ زمن بعيد في حدود الرأسمال الربوي والتجاري.

كانت البرجوازية بلا شك هي الطبقة الاجتماعية المنتصرة للثورة الصناعية والتي انتهت ـ بفضل رأسمالها ـ إلى احتكار السلطة السياسية، فكما لاحظ ذلك عن حق ف. بروديل (F. Braudel)، قامت الرأسمالية كـ «زائر الليل... الذي يصل عندما يكون كل شيء في مكانه».

لقد توضحت الرأسمالية الصناعية وأخذ التمدين شكلا في نفس الوقت الذي تكونت فيه بشكل واسع بروليتاريا موجهة لتنمية رأس المال وخلق الثروات. ستعرف أوربا ازدهارا اقتصاديا غير مسبوق والذي سيدعم بامتدادها خارج حدودها باستعمار بلدان أخرى متخلفة. باختصار، إنها الحداثة الاقتصادية في أوربا. لقد أخذ الرابط الاجتماعي شكل علاقات السوق مولدا رجل الاقتصادي المجرد (Homoeconomicus).

على المستوى الاجتماعي

المجتمع الإقطاعي كما رأينا مقسم إلى طوائف أو بعبارة أفضل إلى فئات اجتماعية متراتبة (ordres)[1]. عموما، هذه الفئات ثلاث: Oratores، Bellatores وAratores. الأوائل هم أهل الصلاة، أي الكنيسة والكهنوت؛ الآخرون هم المحاربون، أي النبلاء، الإقطاعيون؛ الأخيرون هم الفلاحون، أي الأقنان وبقية العامة (Tiers-état).

عشية الثورة الفرنسية، قدرت الفئتان الأولتان ـ المشكلتان للأرستقراطية ـ بخمسمائة ألف شخص في حين أن الفئة الثالثة جمعت خمسا وعشرين مليونا[2]. هذه الفئات متراتبة على سلم الوجاهة، المقام والصدارة الذي تدعمه سلطة رجال الدين وثراء الطبقة الإقطاعية. الفئة المتراتبة إذن هي جماعة ذات مكانة، وضع دائم شبه ساكن. كان يعتقد بأن ذلك تعبير عن إرادة إلهية. ينتمي الإنسان، مع فروعه وأصوله ونظرائه،

---

(١) يصعب إيجاد التعبير العربي المناسب لكلمة ordre في العصر الوسيط الفرنسي. العبارة المقترحة هنا تؤدي المعنى جزئيا فقط. (المترجم).

(2) Voir: D. Bertaux, Destins personnels et structure de classe, Ed. PUF, Paris, 1981, pp. 117-118.

وبشكل لا رجعة فيه، إلى فئة متراتبة محددة بالوراثة والعادة ومقررة بالقانون، القانون الكنسي طبعا. الفئة المتراتبة التي ينتمي إليها الأشخاص هي جماعتهم وأفقهم الوحيد. باختصار، تحدد علاقات القرابة، الدم والمرتبة مكانة كل شخص في المجتمع الأوربي القديم. ضمن هذا السياق يسود «منطق الشرف»، منطق التمايز الفطري والمحدد سلفا. جيد أو سيء، هذا هو النظام الذي كان غالبا في العصر الوسيط ومنذ زمن بعيد.

ستحدث الثورة تغيرًا وتحولا جذريًا في الرابط الاجتماعي. في الواقع لقد وضعت نهاية لمجتمع لامساواتي بنيويا، قائم على تمايزات طائفية ومراتبية. لقد أعلن الناس متساوين وجردت الأرستقراطية من امتيازاتها كما حررت العامة من عيوبها، الفطرية كما يفترض أن نضيف. لقد حطم نظام «الكهنوت - النبالة - العامة» إذ صرح «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» بوضوح أن «الناس يولدون أحرارا ويبقون أحرارا ومتساوين في الحقوق». أصبح نزع الشرعية عن المراتب فعليا.

لم تتأخر هذه الحرية في إطلاق إمكانيات ومبادرات قلبت المجتمع. هكذا، وبإحداث نزوح ريفي وهجرة دولية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ارتبط التصنيع بالتمدن كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (١): تطور عدد السكان الأوربيين

السنة	١٧٨٩	١٩١٠
نمو سكان المدن	٢٠ مليونا	١٣٠ مليونا

Source: Revue Sciences Humaines, n° 19.

فيما بعد، كانت نتيجة التمدن ظهور إنسان المدينة (homo urbanus)، الفرد الجماهيري، المجهول والقابل للمبادلة. قال ماركس بأن الإنسان قد أصبح «عاريا» بعد تفكك التضامنات القرابية والتقليدية بسبب ممارسة البرجوازية المنتصرة. كتب حول

هذا الموضوع، بالتعاون مع انجلز، صفحات مشهورة في «البيان» : «أينما استولت البرجوازية على السلطة، حطمت العلاقات الإقطاعية، الأبوية والشاعرية... لقد مزقت البرجوازية وشاح العاطفية المؤثرة التي تشملها العلاقات العائلية واختزلتها إلى مجرد علاقات نقدية»، ويضيفان، «كل العلاقات الاجتماعية المستقرة والجامدة، مع لواحقها من التصورات والأفكار التقليدية والمبجلة، تحللت... كل عنصر تراتب اجتماعي واستقرار طائفة ما قد تبخر، كل ما كان مقدسا تعلمن، وأجبر الناس أخيرا على تفحص وضعهم الاجتماعي، علاقاتهم المتبادلة، بنظر ثاقب»[1].

يحدثنا ماركس عن المسار الوحشي للتملك والتراكم المسمى بدائيا، عن نقل، تحريك وتعبئة السكان الذين أصبحوا بروليتاريا لخدمة رأس المال، هؤلاء «الأفراد العراة»، المجردين من كل شيء سوى من قوة عملهم، «أحرار»، يؤكد ماركس، من كل رابطة، من كل عائق لبيع قوة العمل هاته عندما يجدون مشتريا. زيادة على ذلك، يصفهم ماركس بـ «جيش الاحتياط» من البطالين، الفقراء، المشردين الذين يحيطون من كل جانب «العامل المنتج» وكذلك المدن. قيل عنهم: «طبقات عاملة/ طبقات خطيرة»[2]. فيما يخص ماكس فيبر، سيصف الظاهرة فيما بعد بنزع القداسة عن العالم.

يكتب جورج سيمل من جانبه: «عندما أحست الأنا بأنها قوية كفاية في مجالات المساواة والعالمية، عاودت البحث من جديد عن اللامساواة، ولكن فقط تلك التي تعبر عن نفسها من الداخل. بعدما تحرر الفرد مبدئيا من القيود الصدئة للطوائف المهنية، لمرتبة الميلاد، للكنيسة، تم الذهاب بعيدا، في التحرر، من أجل السماح للأفراد ـ وقد أصبحوا مستقلين ـ بالتمايز أيضا عن بعضهم البعض: لا يتعلق الأمر بهذا الفرد الحر، بل بهذا الفرد المحدد، غير القابل للمبادلة»[3].

(1) K. Marx & F. Engels, Manifeste de parti communiste, Ed. Sociales, Paris, 1973, pp. 34-35.

(2) L. Chevalier, Classes laborieuses et classes dangereuses à Paris pendant la première moitié du 19e siècle, Ed. Hachette, Paris, 1984.

(3) G. Simmel, op. cit., p. 155.

في المحصلة، يتفق أولئك المفكرون على ملاحظة أن تجمع تلك الفردنات المذكورة أعلاه على مستوى نفس الشخص يجعل منه فردا، وبهذا مر الإنسان الأوربي من وضعية عضو الجماعة إلى وضعية الفرد، الفرد الاجتماعي أو الفرد المنزوع من الجماعة (individu décommunautarisé) حسب التعبير الموفق لـ H. Arendt. باختصار، لقد ولد الفرد، إنسان المجتمعات الغربية للقرن التاسع عشر والقرن العشرين. سوف تؤدي فردنة الأشخاص هذه إلى إعادة تكوين الرابط الاجتماعي على قاعدة جديدة، قاعدة مجتمع الطبقات التي لا زالت تعرفها حتى اليوم البلدان الأوروبية.

من أجل التوضيح بشكل تركيبي انتقال الرابط الاجتماعي من النمط الجماعي في أوربا (القائم على روابط دينية أو دموية) إلى رابط اجتماعي حديث (قائم على علاقات اقتصادية وسياسية طبقية)، ليس من نافل القول تلخيص كل ذلك في الجدول التالي:

جدول (٢)، ملخص الانتقال من التراث إلى الحداثة في أوروبا

المحطات	الجماعة	المجتمع
الدين:	- الكنيسة	- العلمنة
القرن ١٦	- المؤمن	- التمحيص الحر
الفكر:	- السكولاستيكية	- العلم
القرن ١٧	- اللاعقلانية	- العقلانية
السياسة:	- الملكية	- الدولة
القرن ١٨	- الرعية	- المواطن
الاقتصاد:	- الإقطاعي	- الرأسمالي
القرن ١٩	- القن	- البروليتاري
الاجتماع:	- الجماعة	- مجتمع الطبقات
القرن ٢٠	- عضو الجماعة	- الفرد

كما رأينا، التحولات الراديكالية للمجال الديني، لتصور العالم، لبنيات السلطة السياسية، للهيئات القضائية، للبنى التحتية الاقتصادية، تضافرت كلها للمشاركة في نفس حركة إعادة تأسيس الرابط الاجتماعي على أساس المواطنة في المجتمع الأوربي وإدماج البلدان الأوربية في الحداثة.

أدت الحداثة في النهاية إلى فصل مجالات الديني، السياسي، القانوني، الاقتصادي والاجتماعي و ـ استتباعا ـ إلى تمايز متزايد لكل مجال في حد ذاته، إنه في الواقع إبراز للمجالات وفرز لها إذا أردنا الحديث مثل كارل بولاني (K. Polany) في كتابه «التحول الكبير» (La grande transformation).

اتخذ مسار التحديث في أوربا في نهاية المطاف ثلاث اتجاهات مختلفة ولكن متكاملة:

- أدت هجمة الحداثة إلى إعادة النظر في العلاقات التي تربط الدولة والدين، وأدت إلى تهميش مكاني وكذا اجتماعي للبنيات التقليدية ورموز المجال الديني.
- قطب الحداثة في الأخير هو بالتأكيد الاستقلالية، الفرد المستقل الذي يصنع قانونه بنفسه، والذي يستطيع فيما بعد الارتباط بأفراد مستقلين آخرين من أجل بناء الرابط الاجتماعي. لقد ضمنت الحداثة فعلا فردنة الإنسان الأوربي وفي الأخير تجريده.
- في النهاية، مسار التحديث هو في أصل تحويل البلدان الأوربية إلى الحالة المجتمعية (sociation).

هنا وضعية اجتماعية غير مسبوقة ولم تقبل دونما احتجاج[1] وهذا طبيعي جدا. هكذا حققت أوربا انتقالها من العصر الوسيط إلى الحداثة، ونفهم بسهولة المكانة المميزة هنا للثورة الفرنسية عندما نعرف مداها العالمي. لقد مجدت من طرف أكبر المفكرين، بدءا

(١) يقول الكاتب P. Claudel ـ مدينا المجتمع الجديد ومتحسرا على المجتمع التقليدي- على لسان إحدى شخصياته: «انظر من حولي فلا أجد مجتمعا بين الناس، بل فقط «القانون» كما يقولون... أين يوجد القانون، لا توجد إطلاقا العاطفة».

بالفلاسفة الألمان، مثل كانط وهيجل الذي رآها «إشراقة شمس رائعة »على أوروبا[1] كما يجب الإشارة إلى أن ليست الثورة الفرنسية وحدها من قلبت النظام القائم؛ لقد كانت مسبوقة بالثورة في بريطانيا العظمى سنة ١٦٤٨ وبالثورة في أمريكا سنة ١٧٧٦، ومتبوعة بالاستنارة الألمانية (Aufklärung) لـ ١٨٤٨ وفي آسيا وبالدقة في اليابان، منتصف القرن التاسع عشر، بإصلاحات الميجي(Meiji).

في الإجمال، ولدت الحداثة، ومن ثم المواطنة، من ثورة معرفية، تكنولوجية وغائية بالنسبة للتقاليد والدين وانتهت بتشكيل الإنسان ككائن مجرد والإنسانية كمجموعة مجردة لأناس متشابهين وعالميين.

(١) النص التالي لـ A. Sorel من كتاب «أوربا والثورة الفرنسية» يؤكد ذلك: «لا أدل على ذلك في هذا المجال من شهادة النرويجي استفنس: «كان لي ستة عشر عاما، يحكي في مذكراته، دخل أبي المنزل مضطربا؛ ونادى أبناءه: 'كم أنتم محسودون، قال صارخا، أية أيام سعيدة ولامعة تشرق عليكم!... كل حواجز الميلاد والفقر ستسقط...'. توقف، منهكا بانفعاله، وبدأ ينتحب... ثم بدأ يحكي لنا كيف تم اقتحام الباستيل وتحرير ضحايا الطغيان. ليس في فرنسا وحدها أين بدأت الثورة، بل في أوربا كلها (...). كان لهذه اللحظات الحماسية الأولى، التي سيتبعها خراب فظيع، في حد ذاتها شيء خالص وطاهر لا ينسى أبدا. أمل لانهائي تملك قلبي...».

-A. Sorel, L'Europe et la révolution française, Tome 2, Ed. Plon. Paris.